



HuMENA For Human Rights and Civic Engagement
HuMENA pour les Droits de l'Homme et l'Engagement Civique
هيومنينا لحقوق الإنسان والمشاركة المدنية

صمتٌ بالقوة

الانتهاكات الممنهجة للحوثيين
ضد المدافعين عن حقوق الإنسان في اليمن

إعداد: نجم الدين قاسم

صمتٌ بالقوة

الانتهاكات الممنهجة للحوثيين
ضد المدافعين عن حقوق الإنسان في اليمن

إعداد: نجم الدين قاسم



HuMENA For Human Rights and Civic Engagement
HuMENA pour les Droits de l'Homme et l'Engagement Civique
هيومينا لحقوق الإنسان والمشاركة المدنية

عن

هيومينا لحقوق الإنسان والمشاركة المدنية

هيومينا هي منظمة حقوقية مستقلة غير ربحية تعمل على حماية وتوسيع الفضاء المدني، وتعزيز حقوق الإنسان، ودعم المدافعين والمدافعات عن الحقوق، والحركات الاجتماعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بما في ذلك النشاط في المنفى والشتات. مقرها في بروكسل، بلجيكا، وبيروت، لبنان، ولديها فرق عاملة في عدة بلدان في المنطقة.

تركّز هيومينا على بناء القدرات، وتوفير الحماية، والناصر الاستراتيجية، مستندة إلى الأدلة والبحث لتعزيز حرية الرأي والتعبير، وحرية التجمع السلمي، وحرية تكوين الجمعيات. تعمل المنظمة على تمكين الأفراد والمجتمعات من خلال برامج تدريبية، ودعم نفسي واجتماعي، وآليات حماية، وتطوير شبكات التضامن بين المدافعين عن الحقوق.

تلتزم هيومينا بالنضال من أجل عدالة شاملة، مؤمنة بقوة الناس والحركات الاجتماعية في تحقيق التغيير، وتعمل على دعم الفئات المهمشة، بما في ذلك النساء، اللاجئين/ات، أفراد مجتمع اليم، والأقليات العرقية والدينية. وتعتمد نهجاً شاملاً يُدمج قضايا المناخ والمساواة الجندرية والعدالة الاجتماعية ضمن برامجها، بهدف بناء مستقبل أكثر حرية وعدالة وديمقراطية للجميع في المنطقة.

منظمة هيومينا لحقوق الإنسان والمشاركة المدنية © 2025

www.humena.org

Rue Alphonse Hottat, Ixelles, 1050, Brussels, Belgium 15/4

Downtown, Uruguay St. - Marfaa 246, Elkora Bldg, Beirut,
Lebanon

قائمة المحتويات

5	مقدمة
6	المنهجية
6	أهمية التقرير
7	تحليل السياق السياسي
7	1. الحركة الحوثية وتحولها من الدفاع عن الحقوق إلى قمعها
9	2. السيطرة على صنعاء وتغير النهج الحقوقي
12	3. الاستهداف الممنهج لمنظمات المجتمع المدني في اليمن
13	4. استهداف موظفي المنظمات الدولية والموظفين الأجانب
15	مقابلات أجرتها هيومينا مع الضحايا وأسرهم
16	تحليل السياق القانوني
17	تحليل الأثر الإنساني
17	1. التأثير النفسي والاجتماعي على الأفراد
17	2. تأثير القمع على المجتمع المدني
17	3. أثر استهداف الصحفيين على حرية التعبير وتدفق المعلومات
18	الأبعاد الدولية
18	دور التحالف العربي
19	توصيات للحكومة اليمنية
20	توصيات للمجتمع الدولي
20	توصيات لجماعة أنصار الله (الحوثيين)

1. مقدمة

يشهد اليمن تدهورًا خطيرًا في أوضاع حقوق الإنسان، مع تصاعد الانتهاكات الجسيمة التي يتعرض لها المدنيون، لا سيما في المناطق الخاضعة لسيطرة جماعة الحوثيين منذ انقلابها العسكري على الحكومة الشرعية في 21 سبتمبر/أيلول 2014. وتشمل هذه الانتهاكات القتل خارج نطاق القانون، والتعذيب، وانتهاك الحريات العامة، في ظل بيئة من الإفلات من العقاب التي تزيد من معاناة المدنيين ومن أبرز الانتهاكات التي تشهد استمرارًا وتصاعدًا ملحوظًا خلال السنوات الأخيرة، تأتي جرائم الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري، والتي طالت آلاف المدنيين، بما في ذلك نشطاء وصحفيون ومعارضون سياسيون. هذه الممارسات القمعية تمثل إحدى أدوات جماعة الحوثيين لإسكات الأصوات الناقدة وترسيخ سيطرتها في المناطق الواقعة تحت نفوذها، ما يفاقم الانتهاكات الجسيمة الحقوقية في شمال غرب اليمن.

وتعتمد جماعة الحوثي إلى الاعتقالات التعسفية والإخفاء القسري بشكلٍ مُمنهج، مستهدفةً النشطاء السياسيين، والصحفيين، والمحامين، والأكاديميين، في إستراتيجية لإرهاب المواطنين الواقعين في مناطق سيطرتها، حيث تُلقى التهم للمعتقلين وتُجرى محاكماتٌ صوريةٌ في محاكم غير دستورية تفتقر إلى أدنى معايير العدالة^[1]، ليُصدّر في نهايتها أحكامٌ قاسيةٌ بحق المعتقلين ما بين أحكام جماعية بالإعدام أو بالسجن لسنوات طويلة لأشخاص لم يسمح لهم حتى باختيار محامين للدفاع عنهم، وتعين الجماعة محامين تابعين لها في تلك المحاكمات.

لا يقتصر قمع الحوثيين وانتهاكاتهم على الحريات الأساسية، بل يتعداه إلى استهداف مُتعدد للمدافعين عن حقوق الإنسان، العاملين في المنظمات الدولية والمحلية^[2]، والناشطين والإعلاميين من بين آخرين. حيث يواجهون مضايقاتٍ وتهديداتٍ وانتهاكاتٍ مختلفة نظراً لعملهم المدني. ، في ظل تعتيم كامل عن القمع الذي يقومون به وخاصة استهدافهم للمنظمات الحقوقية والمدافعين عن حقوق الإنسان ومنعهم من الوصول للضحايا وتوثيق الانتهاكات. خلال السنوات السابقة شنت وسائل الإعلام التابعة للحوثيين حملات اساءه وتشويه سمعة المنظمات والعاملين فيها واتهامهم بالعمالة والتآمر والعمل على نشر الفساد الأخلاقي^[3]، بهدف تقويض مصداقيتها وتحجيد دورها والسيطرة وتوجيه تدخلاتها بالشكل الذي يخدم أجندتها، خاصة تلك المنظمات التي تعمل على تقديم المساعدات. في حين يقومون بفرض حظر كامل على المنظمات الحقوقية التي تعمل على توثيق الانتهاكات التي ترافقت مع الحرب في اليمن.

في أواخر مايو/أيار ٢٠٢٤ بدأت جماعة (انصار الله) الحوثيين حملة اعتقالات واسعة وممنهجة، تستهدف موظفي المنظمات الدولية والمحلية العاملة في اليمن، فقد نفذ جهاز الأمن والمخابرات التابع للجماعة، مدهامات لعدد من مقرات المنظمات في العاصمة صنعاء، واعتقال موظفيها و مصادرة أجهزتها ومعداتاتها، والسيطرة على المقرات الخاصة بتلك المنظمات،^[4] ووجهت لهم تهماً بـ الجاسوسية والتخابر مع جهات خارجية^[5]. تزامنت هذه الاعتقالات مع بث القنوات الرسمية التابعة للحوثيين اعترافات لموظفي السفارة الأمريكية - قد تكون أخذت بالإكراه- يعترفون فيها بالتخابر لصالح جهات خارجية، تلت هذه الاعترافات حملة تحريض واسعة بحق المنظمات والعاملين فيها باليمن باعتبارهم جواسيس وعملاء^[6].

[1] منظمة العفو الدولية: محكمة يديرها الحوثيون تحكم على 30 شخصية سياسية معارضة بالإعدام في أعقاب محاكمة صورية

[2] أمين عام الأمم المتحدة يطالب بالإفراج عن عمال الإغاثة الذين يحتجزهم الحوثيون

[3] صحيفة أنصار الله: للأنظمة فسادٌ بعينه وشراً مطلق

[4] هيومن رايتس ووتش: الحوثيون يخفون عشرات موظفي "الأمم المتحدة" والجمع للذي

[5] بيان الأجهزة الأمنية بشأن القبض على شبكة التجسس الأمريكية الإسرائيلية

[6] تغريدة لحمد علي الحوثي القيادي في حركة الحوثي يصف العاملين في الجال الإغاثي والإنساني بالجواسيس

1.1 المنهجية

تم إعداد هذا التقرير بناءً على منهجية تستند إلى جمع وتوثيق المعلومات من مصادر موثوقة ومتنوعة، بهدف تسليط الضوء على الانتهاكات ضد الإنسانية المرتكبة من قبل جماعة الحوثيين بحق المدافعين عن حقوق الإنسان و موظفي المنظمات المحلية والدولية العاملة في اليمن بالإضافة للصحفيين اليمنيين والعاملين في المجال الإعلامي؛ اشتملت المنهجية على إجراء مقابلات معمقة مع 12 شخص، منهم صحفيون وباحثون وأفراد من أسر الضحايا الذين تعرضوا لانتهاكات جسيمة، وقد تم جمع هذه الشهادات وفق معايير التوثيق الحقوقي المعتمد لضمان الدقة والمصداقية، مع التركيز على توصيف الانتهاكات من منظور قانوني وإنساني.

كما اعتمد التقرير على تحليل التقارير الصادرة عن منظمات حقوقية دولية ومحلية، فضلاً عن التقارير الدورية لفريق الخبراء التابع لمجلس الأمن الدولي، وسلطت هذه التقارير الضوء على حملات الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري التي طالت صحفيين وعاملين في المنظمات الإنسانية والحقوقية، مما يشكل انتهاكاً واضحاً لحقوق المكفولة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والدستور والقانون اليمني.

بالإضافة إلى ذلك، تم تحليل الخطاب السياسي والإعلامي لجماعة الحوثيين لتتبع التحولات التي طرأت عليه، لتسليط الضوء على مسيرة حركة (انصار الله) الحوثيين؛ من حركة تطالب بالحقوق إلى حركة قمعية تنتهك الحقوق وتعتقل المدافعين عنها، وتحليل الخطاب الحالي، خاصة فيما يتعلق بتبرير استهداف الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان، وقد أظهرت النتائج أن الخطاب أصبح أداة لتقويض حرية التعبير وشرعنة القمع، مما يتعارض مع الالتزامات الدولية التي تفرض على الأطراف غير الحكومية احترام المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان.

تمت أيضاً مراجعة الشهادات المكتوبة والتقارير الميدانية المقدمة من المنظمات العاملة في اليمن، والتي قدمت أدلة إضافية حول الآثار الاجتماعية والمهنية لهذه الانتهاكات، وركز التقرير على تحليل الأطر القانونية ذات الصلة، مع تحديد الانتهاكات الموثقة وربطها بالمبادئ المنصوص عليها في القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما يشمل حماية العاملين في المجالين الصحفي والإنساني أثناء النزاعات المسلحة.

تهدف هذه المنهجية إلى تقديم عرض دقيق للانتهاكات، مع تسليط الضوء على المسؤوليات القانونية المترتبة على جماعة الحوثي كسلطة أمر واقع، وذلك في سياق يضمن احترام حقوق الضحايا وتوثيق معاناتهم بما يخدم جهود المناصرة والمساءلة الدولية.

1.2 أهمية التقرير

يُعَدُّ هذا التقرير البحثي بمثابة توثيق لا وصل إليه لوضع الحقوقي والإنساني في اليمن، بعد ما يقارب عشر سنوات من الحرب بدأت في 25 آذار/ مارس 2015، كما يبحث تصاعد الانتهاكات بشكل متزايد ضد العاملين في المجال الإنساني والحقوقي، خاصة خلال السنتين الأخيرتين منذ إعلان الأمم المتحدة توصيها إلى هدنة لمدة شهرين لوقف إطلاق النار في اليمن^[7]، قُوبِلت هذه الانتهاكات الجسيمة بحالة من الصمت الدولي المُطبق والتي شجعت الأطراف على التمادي في انتهاكاتهم وعززت حالة الإفلات من العقاب للجرائم التي ارتكبوها. ، في حين أن هذا التقرير يسلط الضوء على بعض الانتهاكات التي ارتكبتها جماعة أنصار الله (الحوثيين)، فهو دعوة للمساءلة والعدالة لكل المتورطين في أي انتهاكات أو اعتداءات بحق المدنيين.

يسعى التقرير إلى الغوص في العمق، فيما يتعلق بالانتهاكات المنهجية التي تُمارسها جماعة الحوثيين في اليمن، وإظهار حجم المعاناة التي يكابدها الشعب اليمني، وخاصةً النشطاء والحقوقيين، حيث يهدف التقرير إلى كسر حاجز الصمت وإيصال صوت الضحايا إلى العالم، ويهدف إلى إنهاء حالة الإفلات من العقاب التي تُشجّع على ارتكاب المزيد من الجرائم، والانتهاكات للقوانين المحلية والدولية.

[7] بيان صحفي للمبعوث الخاص إلى اليمن عن هدنة مدتها شهرين

يُركّز التقرير بشكل خاص على الاعتقالات التعسفية والتعذيب لما تُمثّلانه من انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان وتُهدد للكرامة الإنسانية، باعتباره جريمة ذات طابع مستمر. يُسلّط التقرير الضوء على الأساليب الوحشية التي تُمارسها جماعة الحوثيين بحق المعتقلين، التعذيب الجسدي والنفسي، وإجبار المعتقلين على الاعتراف بتهمة تحت التعذيب، تصويرها ونشرها في وسائل الإعلام في انتهاك لخصوصيتهم التي كفلها القانون، ومن دون السماح لهم بالحصول على محاكمات عادلة، في تعامل غير إنساني، وهو ما ينجم عنه آثار سلبية طويلة الأمد على حياة عائلات المعتقلين على شكل وصمة اجتماعية وتحريض مجتمعي ضدهم.

2. تحليل السياق السياسي

2.1 الفصل الأول: الحركة الحوثية وتحولها من الدفاع عن الحقوق إلى قمعها

كانت بداية جماعة الحوثي كحركة احتجاجية ودعوية عام 1991، والتي كانت منبثقة من حزب الحق اليمني، وذلك من خلال تأسيس منظمة (الشباب المؤمن) [8] في محافظة صعدة ذات الغالبية الزيدية، والتي كانت تهدف لإحياء المذهب الزيدي، الذي يعتبر أحد مذاهب الطائفة الشيعية، والذي يؤمن أتباعه وقادته بأن الإمامة والحكم لا يجب أن يخرج من السلالة الهاشمية، وذلك بعد تراجع التأثير السياسي والاجتماعي للمذهب الزيدي أبان ثورة 26 سبتمبر 1962م [9]، التي أطاحت بالحكم الإمامي (المملكة المتوكلية) في شمال اليمن، والذي تصفه المراجع التاريخي بالعصر الحجري، وذلك بسبب نظام الحكم الثيوقراطي الذي كانت تعتمده المملكة، حيث كان السبب الأبرز لسقوطها، وإسناد الشعب للثوار حينها.

في عام 1992، بدأت حركة الشباب المؤمن بالنشاط والانتشار في المناطق الشمالية لليمن وتحديداً في محافظة صعدة، مستفيدة من ازدهار الحياة السياسية والمدنية نتيجة لإعلان الوحدة بين الجمهورية العربية اليمنية شمال اليمن، وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في جنوبه في 22 مايو 1990. اكتسبت الحركة شعبية واسعة وذلك بسبب مطالبها بالحرية الدينية، ومواجهتها للقمع والتكفير [10] التي كانت تتلقاه من قبل الوهابية التي كانت تتم بتواطؤ حكومي وتمويل من المملكة العربية السعودية آنذاك، التي مولت بناء مراكز للمذهب السلفي في بيئة مغلقة إيديولوجيا للمذهب الزيدي، ولا تؤمن بالسلفية، إلا أن الحركة تفككت بعد أن تصادم مؤسسيها فكرياً، بالإضافة إلى حرب الانفصال في صيف عام 1994 [11]، التي انتهت بسيطرة حزب المؤتمر الشعبي العام والذي كان يقوده الرئيس اليمني الأسبق علي عبدالله صالح على الحياة السياسية، وذلك بالتحالف مع حزب التجمع اليمني للإصلاح (الإخوان المسلمين) [12]، وإقصاء وتهميش جميع الأحزاب السياسية، ما دفع الكثير من السياسيين لمغادرة اليمن حينها، ومن بينهم حسين بدر الدين الحوثي - أحد مؤسسي حركة الشباب المؤمن، والذي اتجه للدراسة الإسلامية في السودان، والذي كان في تلك الحرب مؤيداً للحزب الاشتراكي.

وبالرغم من أن حركة الشباب المؤمن وأثناء تأسيسها [13] كان هدفها هو الدفاع عن حقوق الفئات المهمشة في صعدة شمال اليمن، لكنها تحولت تدريجياً إلى تنظيم مسلح بعد عودة حسين الحوثي ووالده بدر الدين الحوثي من زيارة إلى إيران.

[8] الحوثيون.. فرقة جازودية تحولت من الزيدية إلى التشيع تؤمن بدور اليمن بـ "حروب القيامة" وتهاجم الصحافة وترتبط بإيران

[9] ثورة 26 سبتمبر اليمنية

[10] الصراع السلفي الشيعي في صعدة.. الجذور التاريخية ولعبة الاستقطاب الإقليمي

[11] الحرب الأهلية اليمنية (1994)

[12] التطور السياسي في الجمهورية اليمنية (2009-1990) - ل عبد الله الفقيه أستاذ العلوم السياسية بجامعة صنعاء

[13] عادل الأحمد، الزهر والحديد، صادر عن مركز نشوان الحميري للدراسات (2006)، ص 127

ففي يونيو 2004 أطلقت حملة أمنية لاعتقال حسين الحوثي، بتهمة إنشاء تنظيم مسلح والتخطيط لتنفيذ انقلاب، إلا أن الحملة الأمنية التي قام بها نظام الرئيس صالح وقتها، أشعلت مقاومة شعبية في محافظة صعدة، شكلت هذه الحملة نقطة تحول في مسار الحركة، حيث تخلت عن العمل السلمي وتحولت إلى جماعة مسلحة، فقد بدأ حسين الحوثي بالتحريض على قتال قوات الجيش في محافظة صعدة، وبدأت المعارك بين الحوثيين الذين كانت قدراتهم العسكرية محدودة جدًا، إلا أنهم استطاعوا قتل عدد من أفراد الجيش اليمني والقبائل المساندة للنظام، بسبب صعوبة التضاريس الجغرافية لمحافظة صعدة بالإضافة لتنفيذ عمليات انغماسيه و انتحارية، إلا أنها توقفت مؤقتًا لأشهر قليلة بعد مقتل حسين الحوثي^[14] على يد الجيش اليمني في 10 أيلول / سبتمبر 2004، لتعود الحرب من جديد في آيار/مايو 2005.

منذ مقتل حسين الحوثي 2004 وحتى عام 2011، خاضت جماعة الحوثي 5 حروب أخرى مع الجيش اليمني بقيادة الشقيق الأصغر عبدالملك الحوثي، كانت حرب صعدة السادسة في عام 2010^[15] هي آخر حرب بين القوات الحكومية والحوثيين، وخلال سنوات الحرب؛ ازدادت قوة الحوثيين العسكرية حتى أصبحوا قوة سياسية وعسكرية رئيسية، ومع وصول الربيع العربي إلى اليمن، وبدء الاحتجاجات في ساحات التغيير في معظم المحافظات اليمنية ضد نظام علي عبدالله صالح، انظم قيادات الحوثيين السياسية للاحتجاجات، فقد كانت قضية صعدة هي إحدى أبرز المطالب التي كانت تؤخذ على النظام حينها، ليتحالف الحوثيين مع التجمع اليمني للإصلاح (الإخوان المسلمين) وينضموا إلى خيام ساحة التغيير في صنعاء^[16]، بحماية أولوية الفرقة الأولى مدرع التابعة للواء الركن علي محسن الأحمر (المحسوب على حزب الإصلاح)، والذي انشق وقتها عن النظام وأصبح حاميًا لثورة 11 فبراير 2011^[17]، والجدير بالذكر أنه ذات اللواء الذي كان يخوض حروب صعدة الستة ضد الحوثيين.

ومع تصاعد الاحتجاجات والعنف في صنعاء، بين الجيش والمتظاهرين، وانشغال النظام والأحزاب السياسية المعارضة بالصراع السياسي، استغل المقاتلين الحوثيين الفرصة، وبدأوا بإسقاط المعسكرات والمباني الحكومية في محافظة صعدة، حتى أعلنوا في مارس 2011 سيطرتهم الكاملة على المحافظة^[18]، وذلك بالتزامن مع انضمام قياداتهم السياسية للثورة ومطالبتهم بإسقاط النظام و بناء دولة مدنية حديثة^[19]، حيث كانت قيادات الحوثيين تطالب بنظام حكم علماني وقتها يضمن الحقوق والحريات.

تجدر الإشارة إلى أن القيادات السياسية المعيّنة من قبل زعيم جماعة الحوثي لتمثيل الحركة في الاحتجاجات والمفاوضات تبنت خطابًا يركز على مطالب ليبرالية تتعلق بالعدالة والمساواة وإصلاح النظام السياسي، مع التزام واضح بأهداف الثورة الشبابية. وقد أدى هذا النهج إلى تعزيز القبول الشعبي للحركة، ما ساهم في توسيع نطاق حاضنتها الاجتماعية خارج الحدود الجغرافية التقليدية لمحافظة صعدة. وفي هذا الإطار، برز أحمد شرف الدين وعلي البخيتي كأبرز ممثلي الجماعة خلال مؤتمر الحوار الوطني، ما منحها حضورًا سياسيًا مؤثرًا في تلك المرحلة

وقدم الفريق الممثل للجماعة رؤية العلمانية لبناء الدولة، والتي كانت تنص على أن لا يتداخل الدين بالسياسة، وأن نظام الحكم لابد أن يكون ديمقراطي^[20]، إلا أن مقاتليهم على الأرض كانوا يقوموا بعكس ما يتم الاتفاق عليه في مؤتمر الحوار الوطني في صنعاء، حيث كانوا بالوقت نفسه يمارسوا التهجير القسري بحق السلفيين في دماج - إحدى مناطق محافظة صعدة، حينها تم تهجير^[21] جميع المواطنين في يناير 2014 بعد حصار وقصف^[22] دام أكثر من شهر، خلف أكثر من 1000 قتيل بحسب شهادة^[23] علي البخيتي - ممثل جماعة الحوثي في مؤتمر الحوار الوطني

فبعد تهجير دماج و صمت الحكومة اليمنية آنذاك وانشغالها بالأحزاب اليمنية بالصراعات السياسية، كان الحوثيين يسقطون مديريات المحافظات الشمالية واحدة تلو الأخرى، متجهين إلى العاصمة صنعاء بالأسلحة التي سيطروا عليها في معسكرات المحافظات الشمالية، إلا أن اللواء 310 في محافظة عمران، كان اللواء الوحيد الذي واجه الحوثيين لأيام، ولكن لأسباب سياسية، ترك قائد اللواء حميد القشبي وحيدًا في المعركة مع أفراد اللواء، ليقوم مقاتلي

[14] Yemeni forces kill rebel cleric

[15] اليمن: نهاية حرب صعدة!

[16] صعدة ترفع شعار "إسقاط النظام" سلمياً

[17] Top Yemeni general, Ali Mohsen, backs opposition

[18] Houthis Control Sa'ada, Help Appoint Governor

[19] لماذا يطالب الإسلاميون اليمنيون بالعلمانية ويرفضها اليساريون؟

[20] رؤية أنصارالله حول النظام الإداري

[21] الحوثيون ينقضون التزاماتهم ويبدأون باقتحام دماج

[22] تواصل قصف دماج وانتقادات للحكومة اليمنية

[23] السطر الأوسط | أحداث دماج الدامية التي قتل فيها الحوثيون 1000 يمني وهجروا 14 ألفاً

الحوثي بقتله والتمثيل بجثته، وذلك باعتراف مقاتلي الحوثي خلال مكالمة مسربة لهم^[24] في 8 يوليو 2014، ليتجه بعدها مقاتلي الحوثي باتجاه صنعاء.

2.2 السيطرة على صنعاء وتغيير النهج الحقوقي:

في 30 يوليو 2014 أعلنت الحكومة اليمنية حينها رفع الدعم عن المشتقات النفطية^[25]، أدى ذلك إلى ارتفاع سعر لتر البنزين إلى 200 ريال يمني بعد أن كان بـ125 ريال فقط وبلغ سعر اللتر من مادة الديزل 195 للتر بعد أن كان سعر اللتر بـ100 ريال، وهو ما استغله الحوثيون لتأجيج الشارع اليمني، حيث ظهر عبدالمالك الحوثي - زعيم جماعة الحوثي في 22 أغسطس 2014 بخطاب متلفز لليمنيين، داعيًا إياهم بالاحتشاد والاعتصام في شارع المطار بالقرب من وزارة الداخلية، وقال في الخطاب بأنه وجه مقاتليه لدخول صنعاء لإسقاط الحكومة الفاسدة و(قرار الجرعة) كما وصفها، مضيًا بأن جماعته ليس لها أي أهداف سياسية^[26]، سوى رفع المعاناة الاقتصادية عن المواطنين.

وبعد تصاعد الاحتجاجات في المدن اليمنية جراء القرار الحكومي، أصدر الرئيس اليمني حينها عبد ربه منصور هادي قرار جمهوري^[27] بإلغاء قرار الحكومة برفع أسعار المشتقات النفطية، وذلك في يوم 2 سبتمبر 2014، إلا أن الحوثيين فرضوا حصارًا على العاصمة صنعاء، قبل أن يقتحم مسلحي الجماعة معسكرات غرب العاصمة بحجة الدفاع عن المحتجين، ثم اقتحموا حي شمالان ومذبح^[28]، وهما المدخل الغربي لصنعاء العاصمة في 18 سبتمبر، قبل أن يقتحموا العاصمة صنعاء في 21 سبتمبر بتواطؤ الرئيس السابق صالح، والذي استخدم نفوذه لدى قيادات عسكرية، والذين سلموا المعسكرات للحوثيين بدون أي مواجهات، ليتم إعلان سقوط صنعاء تحت سيطرة جماعة الحوثي فيما أسموها ثورة 21 سبتمبر.

إن اختصار الحوثيين شارع المطار للاحتجاج في سبتمبر 2014، الذي يبعد أمتار قليلة من مقر وزارة الداخلية لم يكن عاديًا، بل كان ضمن منهجية الحوثيين ورؤيتهم لإسقاط العاصمة، فقد كانت أول وزارة يتم السيطرة عليها بعد اشتباك المتظاهرين المسلحين التابعين للجماعة مع الحراسة الأمنية للوزارة، حيث اعتدى المتظاهرين عليهم لإجبارهم على إبعادهم بخراطيم المياه، قبل أن تسقط بيدهم، بعد توجيهات من وزير الداخلية حينها للجهات الأمنية بعدم مواجهة الحوثيين، ليقتحم الحوثيين عدد من المواقع الحكومية والعسكرية الحيوية في صنعاء^[29]

وعلى الرغم من التصريحات المتكررة لقيادات الحوثيين بأن ليس لديهم طموح سياسي، إلا أن ذلك تغير بعد اقتحام مقاتليهم للعاصمة صنعاء والسيطرة عليها، فقد توجهوا نحو القصر الجمهوري للمطالبة بالشراكة السياسية بعد إسقاط الحكومة والسيطرة على معظم المقار الحكومية والمعسكرات في العاصمة صنعاء، ليتم التوقيع على اتفاق السلم والشراكة^[30] في 27 سبتمبر والذي كان ينص على "تأكيد ضرورة بسط نفوذ الدولة واستعادة أراضيها، وإزالة التوتر السياسي والأمني من صنعاء، وكذلك اختيار رئيس وزراء جديد، بالإضافة لتعيين مستشارين للرئاسة من الحوثيين ومن الحراك الجنوبي"^[31]، إلا أنهم انقلبوا عليه بعد أيام قليلة، وقتها بدأ الحوثيين بإسقاط المحافظات اليمنية الواحدة تلو الأخرى، والسيطرة عليها، حتى 20 يناير 2015^[32]، عندما حاصروا القصر الجمهوري وفرضوا إقامة جبرية على الرئيس ورئيس الوزراء، وبدأوا بالاعتقالات للصحفيين والسياسيين^[33]، وإغلاق الصحف وملاحقة الصحفيين لتبدأ حقبة الاستهداف المنهجية بحق الصحفيين والمعارضين وموظفي منظمات المجتمع المدني^[34].

[24] تفاصيل مثيرة كشفتها تسجيلات حصلت عليها الجزيرة عن حقيقة مقتل العميد القشبي على يد الحوثيين

[25] مصدر حكومي: شركة النفط وفرت للشركات في عموم المحافظات وفقًا للأسعار المحددة بعد رفع الدعم

[26] كلمة عبدالمالك بدر الدين الحوثي حول الخطوات الثورية التصعيدية الثانية

[27] اليمن: الإعلان رسميًا عن التراجع في سعر مشتقات النفط وتشكيل حكومة جديدة

[28] قصة سقوط صنعاء بيد الحوثيين

[29] الحوثيون يسيطرون على مقر حكومية وعسكرية بصنعاء

[30] الحوثيون يوقعون على اللحق الأمني لإنهاء الأزمة

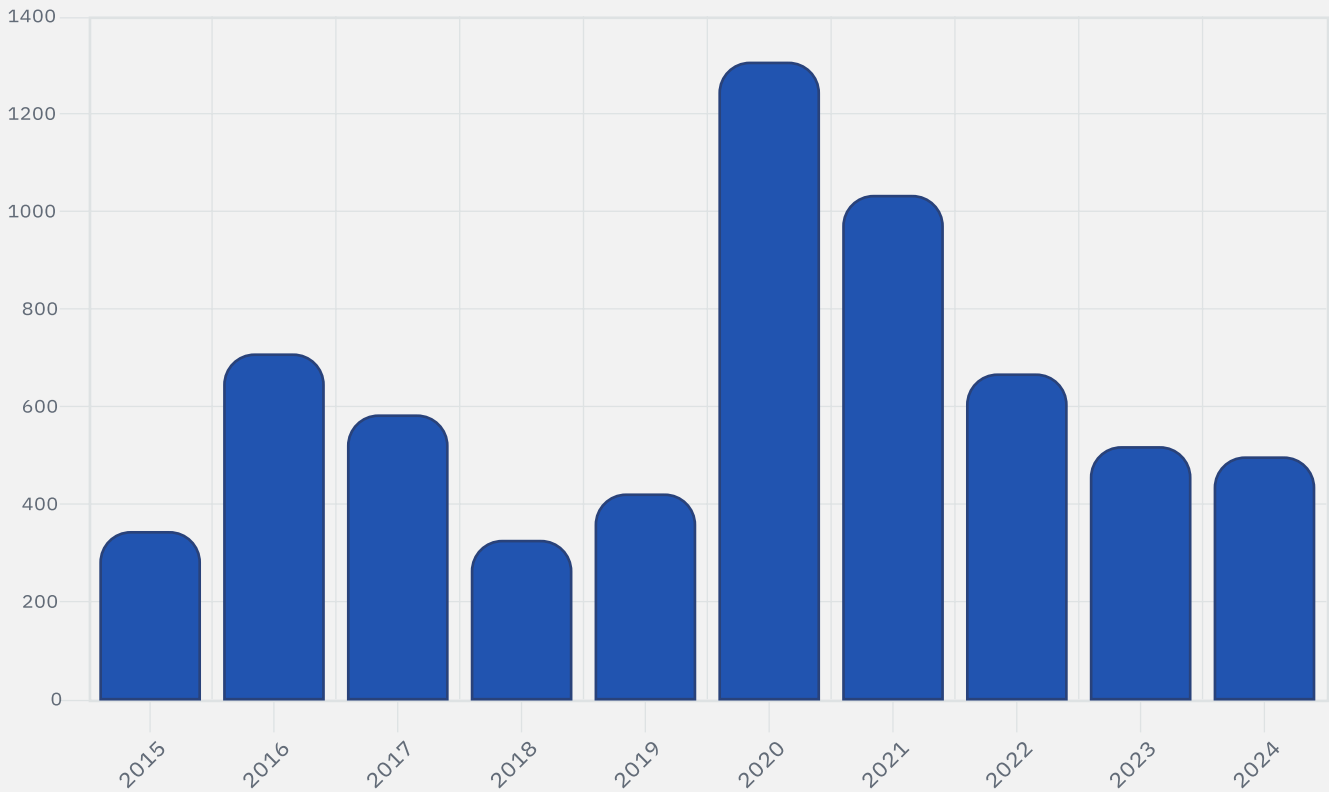
[31] اتفاق السلم والشراكة

[32] الحوثيون يفرضون الإقامة الجبرية على هادي

[33] إدانات لانتهاكات الحوثيين بحق الصحفيين

[34] اليمن: استهداف للمعارضة واعتقالات تعسفية وعمليات اختطاف

الإعتقال التعسفي والإخفاء القسري الموثقة التي قامت بها جماعة الحوثي



شكل (1): حالات الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري الموثقة التي قامت بها جماعة الحوثي خلال الأعوام (2024-2015).

المصدر: اللجنة الوطنية للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان.

وفي يوم 16 ديسمبر 2014، اقتحم مسلحي الحوثي مقر مؤسسة الثورة للصحافة والطباعة والنشر، والتي تصدر صحيفة الثورة، الصحيفة الحكومة الأكبر والأبرز في اليمن، وأجبرت الصحفيين على عقد الاجتماع بتهديد السلاح لفرض هيئة تحرير تابعة للجماعة، إلا أن الصحفيين والفنيين والعاملين في المؤسسة رفضوا الاجتماع ليقوم المسلحين بالاعتداء على بعضهم، واعتقال الحراسة الأمنية للمؤسسة، بعد إضراب العاملين في المؤسسة وإيقاف الطباعة والنشر^[35]، و كان في قيادة المسلحين القيادي في الجماعة أسامة ساري^[36] و فيصل مدهش^[37]، والذين يعدوا من أبرز قيادات الحوثي الإعلامية حتى نشر هذا التقرير، والذين يقودون حملات عبر وسائل التواصل الاجتماعي، التي تستهدف الصحفيين والإعلاميين.

كانت أول المؤسسات التي عمد الحوثيون السيطرة عليها أثناء اقتحامهم للعاصمة صنعاء في سبتمبر 2014، هي مؤسسة الإذاعة والتلفزيون، حيث فرضت حصاراً عليها لأكثر من أسبوع، بسبب مقاومة القوات الأمنية المكلفة بحماية المؤسسة، إلا أنهم استسلموا بعد مرور أسبوع دون إمدادات ومقتل عدد من الأمنيين، ليقوم الحوثيين باقتحام المؤسسة والاعتداء الجسدي على المذيعين، واقتيادهم إلى منازلهم وفرض إقامة جبرية عليهم.

إلا أنه في 21 فبراير 2015، فر الرئيس عبدربه منصور هادي من القصر الجمهوري بصنعاء^[38]، الذي كانت جماعة الحوثي تفرض عليه وعلى رئيس وأعضاء الحكومة إقامة جبرية لنحو شهر، وعند وصوله إلى عدن أعلن في بيان عن تمسكه بشرعيته، وسقوط العاصمة صنعاء رسمياً بيد الحوثيين، وإعلان مدينة عدن عاصمة مؤقتة لليمن، ومنذ ذلك الحين سقطت شرعية "اتفاق السلم والشراكة" التي كان الحوثيون يستمدونها من الرئيس، لتبدأ الجماعة في حملة شرسة للسيطرة على جميع مراكز ومقار الدولة، وتعيين موالين لها في إدارتها، ولم تسلم من هذه الإجراءات حتى الشركات الخاصة ومنظمات المجتمع المدني غير الحكومية، وكذلك القنوات والصحف الحزبية والخاصة.

فبحسب منظمة مراسلون بلا حدود، فقد استغل الحوثيون حالة الحرب التي اندلعت تحت مسمى عاصفة الحزم

[35] اللجنة النقابية بمؤسسة الثورة تعلن توقف إصدار صحيفة الثورة إثر اقتحامها من مجموعة أشخاص حاولوا فرض أخبار تخالف السياسة التحريرية

[36] حساب أسامة ساري على تويتر

[37] حساب فيصل مدهش على تويتر

[38] اليمن.. عبدربه منصور هادي يسحب استقالته من رئاسة الجمهورية بعد فراره من الاعتقال المنزلي بصنعاء

بقيادة التحالف العربي في الآونة الأخيرة في كل من صنعاء والمناطق المحيطة بها، حيث أقدموا على محاصرة معظم القنوات الفضائية، وذلك في الربع الأول من العام 2015^[39]، ففي 26 مارس/ آذار، اقتحمت جماعة الحوثي مكاتب قناتي الجزيرة و اليمن شباب، إضافة إلى مقر يمن ديجيتال ميديا (وهي شركة إنتاج تعمل مع العديد من القنوات الفضائية الدولية)، واعتقلت العديد من الصحفيين والعاملين في قطاع الإعلام واقتادتهم إلى جهة مجهولة.

وكانت نقابة الصحفيين اليمنيين، قد رصدت في تقريرها السنوي^[40] ما لا يقل عن 319 حالة اعتداء على الصحفيين والعاملين في المجال الإعلامي خلال عام 2015، كانت جماعة الحوثي مسؤولة عن 250 حالة، تنوعت تلك الحالات ما بين اعتقالات وإخفاقات قسرية بحق الصحفيين، والاعتداء الجسدي، واقتحامات مكاتب القنوات والصحف، ومصادرة الأجهزة والمعدات، وبحسب التقرير فقد اعتقلت جماعة الحوثيين 71 صحفي خلال العام 2015 فقط.

كان من ضمن المعتقلين في الربع الأول من العام 2015، الذين اختطفهم عناصر جماعة الحوثي صحفيين اثنين يعملان لحساب جريدة أخبار اليوم وهما عبد الواحد النجار ومسؤول المونتاج فؤاد الزبيري من دار الشموع للنشر في 5 مارس/ آذار. تم نهب معدات الطباعة والطاولات والكراسي وتحميلها على متن شاحنات متوقفة أمام الدار قبل 18 يوما بحسب مركز حماية حرية الصحفيين^[41].

ومع بدء العمليات العسكرية للتحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات في اليمن، وذلك من خلال عاصفة الحزم^[42] والتي انطلقت في 26 مارس 2015، بهدف إعادة الشرعية ومحاربة جماعة الحوثي، تزايدت حدة الانتهاكات التي ارتكبتها جميع الأطراف المتصارعة بحق المدنيين والعاملين في المجال الحقوقي والصحفي تحديداً، وكانت أكثر صرامة مع الحقوقيين والصحفيين والإعلاميين في مناطق سيطرتها، وبناء على ذلك كان الاستهداف المنهج ضد هذه الفئة من المجتمع، والتي لا تزال تتبعها الجماعة حتى الآن.

وفقاً لتقارير منظمات حقوقية دولية، تم توثيق حالات متعددة لاحتجاز صحفيين وناشطين دون إجراءات قانونية سليمة، وتعرضهم لسوء المعاملة والتعذيب، بالإضافة إلى ذلك، فقد أشارت منظمة "هيومن رايتس ووتش"^[43] إلى أن السلطات الحوثية قامت بإغلاق العديد من وسائل الإعلام المستقلة ومكاتب المنظمات الحقوقية، مما أدى إلى تقييد شديد لحرية الصحافة والعمل الحقوقي في المناطق الخاضعة لسيطرتها. هذا القمع المنهج ساهم في خلق بيئة من الخوف والرقابة الذاتية بين الصحفيين والناشطين، مما أثر سلباً على تدفق المعلومات المستقلة والتقارير الحقوقية من داخل اليمن.

وفي 27 مارس 2015 قام مسلحي جماعة الحوثي باقتحام مكتب الجزيرة، وقاموا بإتلاف كاميرات المراقبة وتحطيم باب المكتب والعبث بمحتوياته^[44]، وبعد ساعات فقط اختطفت الجماعة الصحفي "مهدي الحامد" في محافظة صعدة في اليمن، وجاءت عملية الاختطاف بعد ساعات من مداخلة له مع قناة الجزيرة، وتحدث فيها عما يجري في المحافظة من قصف لقوات التحالف.

ومع تزايد حدة المعارك والقصف الجوي من قبل طائرات التحالف على مراكز تجمع مقاتلي الحوثي وكذلك المعسكرات والأهداف العسكرية، وذلك بحسب العميد ركن أحمد عسيري - الناطق الرسمي بإسم التحالف العربي^[45]، إلا أن الضربات الجوية للتحالف لم تستهدف الأماكن العسكرية فحسب كما أعلنت قيادة التحالف، وإنما بدأت باستهداف المؤسسات الإعلامية والصحفية، وكذلك الصحفيين، حيث استهدف طيران التحالف العربي عدداً من مقر القنوات التابعة للحوثيين، وحتى القنوات الوطنية التي سيطر عليها المسلحين الحوثيين، وقد أعترف بذلك الناطق الرسمي بإسم التحالف في الإيجاز الصحفي يوم 29 مارس 2015، والذي قال فيه "القنوات الإعلامية التابعة لجماعة الحوثيين وصالح من ضمن الأهداف التي تستهدفها طائرات التحالف "الآلة الإعلامية إحدى وسائل المييشيات للتأثير على الرأي العام وهي مستهدفة"^[46].

ولم يكن طرف التحالف العربي الوحيد الذي أكد نيته في استهداف الصحفيين والعاملين في المجال الإعلامي والصحفي،

[39] مراسلون بلا حدود: للتمردون الحوثيون ماضون باستهداف الإعلام

[40] نقابة الصحفيين اليمنيين: تقرير الحريات الصحفية لليمن 2015

[41] مركز حماية حرية الصحفيين: تقرير حالة الحريات الإعلامية في العالم العربي آذار/ مارس 2015

[42] عملية عاصفة الحزم

[43] رسالة مشتركة إلى مجلس حقوق الإنسان الأممي: حاجة ملحة إلى تحقيق دولي بشأن اليمن

[44] الجزيرة تستنكر اقتحام مكتبها في صنعاء

[45] لقاء خاص مع الناطق باسم التحالف العميد ركن أحمد عسيري

[46] الارشيف اليمني: تعرض الإعلام للخطر

حتى قيادة جماعة الحوثي أكدت في أكثر من مرة أن الحرب ضد الصحفيين والإعلاميين هي استراتيجية، ووُصف الصحفيين بأنهم أخطر من المقاتلين كما جاء في الخطاب المتلفز لـ عبد الملك الحوثي - زعيم الجماعة في 20 سبتمبر 2015، والذي قال فيه^[47]، "أنا أقول أن المرتزقة والعملاء من فئة المثقفين ومن فئة السياسيين ومن فئة الإعلاميين أكثر خطر على هذا البلد من الخونة والمرتزقة المقاتلين" داعياً إلى مواجهتهم، الأمر الذي اعتبره الإتحاد الدولي للصحفيين تحريضاً على الصحفيين والإعلاميين.

كما أن جماعة الحوثي قامت باستخدام الصحفيين المعتقلين كدروع بشرية لحماية بعض المباني والمقرات التي كانت تستخدمها الجماعة من استهداف الطيران، والذي أدى إلى مقتل 2 مراسلين صحفيين وهم عبدالله قابل (مراسل تلفزيون بلقيس) ويوسف العيزري (مراسل تلفزيون سهيل) في مبنى الرصد الزلزالي، حيث نعى تلفزيون "بلقيس" مراسله الصحفي عبدالله قابل، وقال في بيان له، إن الحوثيين احتجزوه مع عدد من الرهائن كدروع بشرية في مواقع مستهدفة من قبل طائرات التحالف، وحملت قناة بلقيس الحوثيين المسؤولية، معتبرة أن "الجريمة تعد ضمن سلسلة الانتهاكات وجرائم الحرب التي ترتكبها المليشيا في حق المدنيين"^[48].

وبحسب تقرير للأرشيف اليمني^[49]، فقد وثق استهداف 79 هجوماً على الأقل أصاب الصحفيين والبنية التحتية الإعلامية في اليمن، ما أدى إلى مقتل 81 صحفي، وإصابة 105 آخرين في جميع أنحاء اليمن منذ العام 2014 حتى 2023، وهو ما يدل على الاستهداف المنهج للصحفيين من قبل الأطراف المتحاربة في اليمن.

في 14 سبتمبر 2021، أبلغ كامل الجندوبي، رئيس فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة في اليمن، مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة أن "أولئك الذين يُنظر إليهم على أنهم معارضون للطرف المسيطر على الأرض، بمن فيهم المدافعون عن حقوق الإنسان والصحفيين معرضون للخطر بشكل خاص". وذلك في التقرير السنوي للفريق والذي يرصد الانتهاكات منذ عام 2014 حتى 2021، أوضح فريق الخبراء استمرارية أطراف النزاع في انتهاك حقوق الصحفيين، وحدد انتهاكات: (الحق في الحياة، والحرية والأمن، وحرية التعبير، والحق في عدم التعرض للتعذيب، بما فيه العنف الجنسي، والحق في العمل وضمانات المحاكمة العادلة)^[50].

2.3 الاستهداف المنهج لمنظمات المجتمع المدني في اليمن

منذ أن سيطرت جماعة الحوثي على العاصمة صنعاء، أبان الانقلاب على الحكومة الشرعية، عملت جماعة الحوثي على استهداف منظمات المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية، في مناطق سيطرتها، بنفس الوتيرة التي تم فيها استهداف الصحفيين والمؤسسات الإعلامية، فقد قامت الجماعة بإغلاق عشرات المنظمات في العام الأول من سيطرتها على العاصمة صنعاء، متبعة استراتيجية ممنهجة للقضاء على أي مساحة للعمل المدني.

في 1 ديسمبر 2015، أصدرت منظمة العفو الدولية بيان^[51] يدين فيه قيام جماعة الحوثي بالتضييق على العاملين في المجال الحقوقي والإنساني، فقد ذكر البيان تعرض ما لا يقل عن 27 منظمة غير حكومية لعمليات مدمرة وإغلاق مكاتبها منذ سيطرة الجماعة المسلحة على العاصمة اليمنية صنعاء، وتحدثت عن ناشطي حقوق إنسان تعرضوا للمراقبة المتزايدة من جانب الجماعة، وتلقي أفراد من عائلاتهم تهديدات بالقتل.

وبحسب دراسة للبنك الدولي تعتبر منظمات المجتمع المدني في اليمن من بين المنظمات الأكثر حيوية ونشاطاً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فقبل العملية الانتقالية في عام 2011م، تم تسجيل حوالي 7000 منظمة مجتمع مدني (جمعية أهلية) في مختلف القطاعات، إلا أنه بعد ثورة 2011، ارتفع سقف العمل المدني وسجلت خلال عامين فقط 1300 منظمة وجمعية، تعمل في المجال الحقوقي والسياسي، ويعزو البنك الدولي ذلك النمو السريع في نشاط

[47] نص خطاب السيد عبد الملك بمناسبة الذكرى الأولى لثورة 21 سبتمبر

[48] مليشيات الحوثي تقتل الصحفيين عبدالله قابل ويوسف العيزري

[49] تعريض الإعلام للخطر - الإرشيف اليمني

[50] Situation of human rights in Yemen, including violations and abuses since September 2014

[51] منظمة العفو الدولية: اليمن: جماعة "الحوثي" للسلطة تمارس نمطاً من قمع للمنظمات غير الحكومية والمدافعين عن حقوق الإنسان

المجتمع المدني إلى الانفتاح الاجتماعي والسياسي المرتبط بالتحول السياسي، وزيادة وجود الجهات المانحة وتزايد مطالبة المواطنين للحكومة بقدر أكبر من المساءلة^[52].

إلا أن الحرب استطاعت تقليص ذلك العدد بشكل كبير، وذلك لعدة أسباب منها السياسية والاقتصادية والإيديولوجية، حيث تعرضت نحو 93% من تلك المنظمات للاعتداءات والانتهاكات العديدة من قبل الأطراف المتصارعة، إلا أن معظم تلك الانتهاكات كانت من نصيب جماعة الحوثي، وذلك بحسب دراسة أعدتها منظمة مواطنة لحقوق الإنسان عام 2023^[53]، والتي رصدت الانتهاكات التي طالت المنظمات في اليمن منذ 2014 حتى تاريخ صدور الدراسة..

وقد أشار البيان إلى تجارب عدة منظمات وأفراد منخرطين في منظمات المجتمع المدني الذين تعرضوا لأشكال مختلفة من القمع والتضييق أثناء النزاع المسلح، أدى ذلك إلى إغلاق منظمات بالكامل بسبب رفض السلطات تجديد التراخيص أو بسبب الاعتداءات العنيفة، كما ذكرت الدراسة تعرض ناشطي حقوق الإنسان للتهديدات الجسدية والترهيب، واستخدام العنف لمنع أي أنشطة مدنية مستقلة.

2.4 استهداف موظفي المنظمات الدولية والموظفين الأجانب

منذ ٣١ مايو/ أيار ٢٠٢٤، بدأت جماعة الحوثيين حملة اعتقالات ومدهامات واسعة استهدفت مكاتب ومنازل العشرات من موظفي الأمم المتحدة، المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني. تم اعتقال هؤلاء الموظفين بشكل تعسفي من دون عرض أي أوامر اعتقال أو أي اتباع الإجراءات القانونية اللازمة. تم اخفاء المعتقلين في السجون التابعة لهم من دون السماح لهم بتعيين محامي للدفاع عنهم أو حتى الاتصال بعوائلهم أو السماح لهم بزيارتهم. وعلى الرغم من كل المناشدات التي أطلقتها الأمم المتحدة وعدد من الدول للإفراج عنهم، إلا أن المعتقلين لازالوا مخفيين في سجون الحوثيين لأكثر من عام ونصف.

وفي 7 أكتوبر 2025 أعلنت الأمم المتحدة احتجاز الحوثيين 9 موظفين أمميين إضافيين، ليرتفع بذلك عدد موظفي الأمم المتحدة المحتجزين في مناطق سيطرة الجماعة إلى 53 منذ 2021، وقد أدان الأمين العام هذا الاحتجاز التعسفي واستمرار الاستيلاء غير القانوني على مقرات وأصول المنظمة.^[54]

في عام 2022، طلبت سلطات صنعاء (جماعة الحوثي) من منظمة شركاء اليمن Partners Yemen التسجيل في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل كمنظمة مستقلة بعد أن كانت تعمل كفرع للمنظمة الرئيسية PartnersGlobal، ولكن في 6 يونيو قدم مسلحين تابعين لجماعة الحوثيين، وقاموا باعتقال بالتحقيق مع عدد موظفي المنظمة وصادروا جميع الأجهزة في مكتب المنظمة بصنعاء وقالوا إن الأجهزة التي تستخدمها المنظمة مرتبطة بالمخابرات الفيدرالية الأمريكية^[55].

وقام الحوثيين بإبقاء موظفي المنظمة تحت الرقابة واعتقلوا المدير التنفيذي للمنظمة عبد الحكيم العفيري واخفوه قسراً ولا أحد يعرف مصيره حتى اللحظة في حين تمكن الموظفين من الانتقال إلى مدينة عدن عن طريق التهريب، حيث يقول أحد الموظفين أنهم لم يعدوا يؤمنوا علي حياتهم وأسرههم في صنعاء

في 10 يونيو/ حزيران وبالتزامن مع حملة الاعتقالات، قام الحوثيين بنشر سلسلة من مقاطع الفيديو عبر قنواتهم ووسائل التواصل الاجتماعي التابعة لهم، تظهر 10 من موظفي السفارة الأمريكية الذين تم اعتقالهم خلال عامي 2021 - 2023 يعترفون فيها بالتعامل والتخابر لصالح دول غربية، وهي اعترافات خطيرة تستوجب احكام الإعدام بحسب القانون اليمني. هيومن رايتس ووتش ومنظمات حقوقية أخرى اثارَت مخاوف جدية ان هذه الاعترافات

[52] البنك الدولي: منظمات المجتمع المدني في اليمن

[53] مواطنة لحقوق الإنسان: ديناميات القمع وصور التحدي.. دراسة ميدانية تأسيسية للفضاء المدني في اليمن خلال فترة النزاع المسلح (2014 - 2023)

[54] الجزيرة: «الأمم المتحدة تعلن احتجاز الحوثيين 9 من موظفيها باليمن»، 7 أكتوبر 2022.

[55] مقابلة أجرتها هيومينا مع رشا عبد الطيف - مسؤول الشرق الأوسط لمنظمة PartnersGlobal

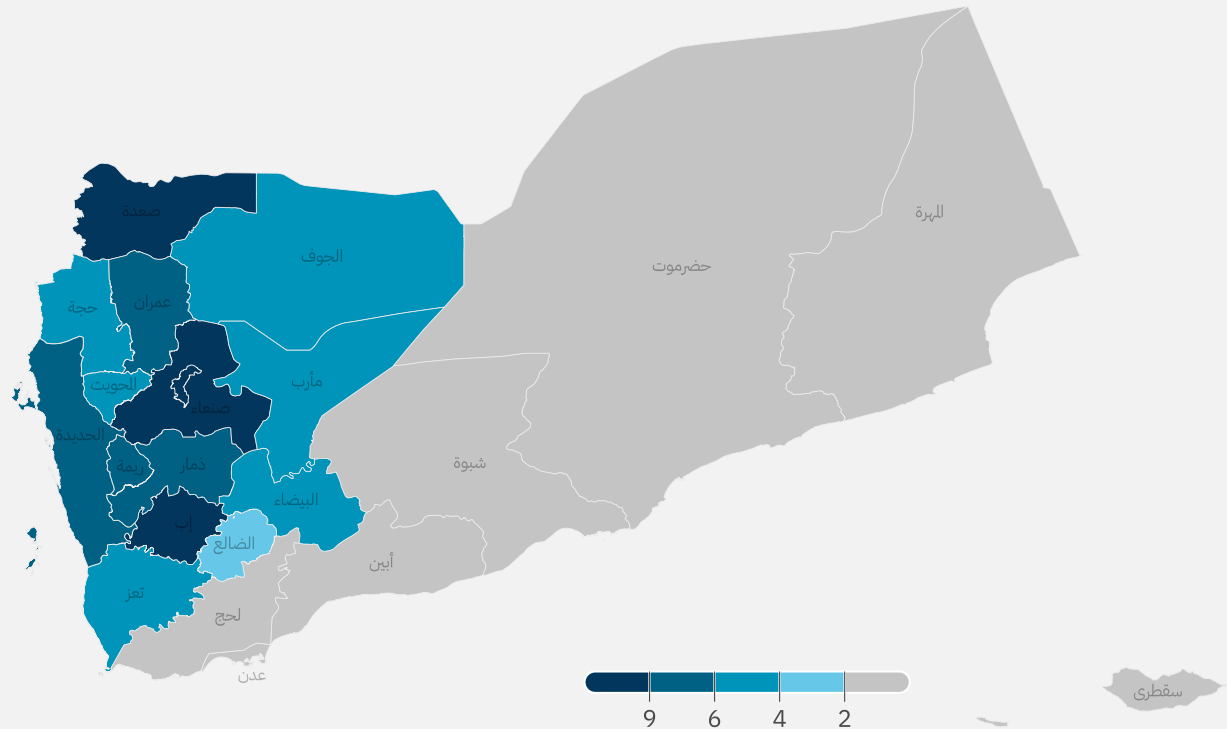
انتزعت تحت التعذيب، خاصة وان للحوثيين سجل طويل في تلفيق الاتهامات، تعذيب المعتقلين وإجبارهم على الإدلاء بشهادات واعترافات غير حقيقية لتبرير القمع الذي يقومون به. نشر هذه الاعترافات قبل اخضاع المتهمين لمحاكمة عادلة يثير الشكوك بخصوص الهدف من نشرها ويعيق حصول المتهمين على حقهم في التقاضي العادل وفي افتراض البراءة. وتأتي هذه التطورات ضمن نمط تصاعدي شمل مدامات واعتقالات جماعية خلال 2025، وأفضى إلى تعليق أو تقليص عمل بعض الوكالات الأمنية في محافظات بعينها ونقل موظفين إلى مناطق أكثر أمناً.^[56]

تكررت حملات الاعتقالات مرة أخرى في 9 يناير 2025، فقد قام مسلحي تابعين لجماعة الحوثي باعتقال نحو 11 شخص، معظمهم عاملين سابقين في السفارات الأجنبية في اليمن، من ضمنهم رياض السعيدى ومحمد الشلالى - وهم موظفين سابقين في السفارة الأمريكية، وكذلك (ي.ع) والذي كان أيضاً يعمل في السفارة البريطانية في صنعاء، حيث تم اعتقالهم من منازلهم بعد مدامتها بقوات عسكرية، والتهمة هي أنهم عملوا في سفارات اجنبية، بالرغم من أنهم تركوا عمالهم تلك قبل 10 سنوات^[57].

”في مساء يوم 8 يناير 2025 قوات عسكرية من جماعة الحوثي رافقتها قوات نسائية اقتحمت المنزل وعبثت بكل البيت، وقامت باحتجاز كل من كان في المنزل بإحدى الغرف، واقتياد شقيقي لجهة مجهولة، وهذا بعد أن تم إغلاق الحي الذي نسكن فيه، وتم ترويع وارهاب الأطفال في المنزل والمنازل المجاورة، لم تكن تهمة شقيقي إلا أنه عمل سابقاً قبل 11 عام في إحدى السفارات الأجنبية، وكان استقال من عمله قبل أن تندلع الحرب، إلا أن هذا لم يشفع له“^[58]

في هذا السياق، عبّرت منظمات حقوقية دولية عن قلقها من توظيف هذه الاعترافات لأغراض دعائية سياسية، معتبرة أنها تمثل تصعيداً في الحملات الموجهة ضد المعارضين والنشطاء. كما حذرت منظمات حقوقية من أن هذه الأساليب لا تهدف فقط إلى تشويه سمعة المتهمين، بل تسعى إلى بث الرعب في أوساط المجتمع المدني وإسكات الأصوات المنتقدة^[59].

التوزيع الجغرافي لحالات الاعتقالات التعسفي والإخفاء القسري التي قامت بها جماعة الحوثي خلال عام 2024



شكل (2): خريطة توضح التوزيع الجغرافي لحالات الاعتقالات التعسفي والإخفاء القسري التي قامت بها جماعة الحوثي خلال عام 2024
المصدر: اللجنة الوطنية للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان.

[56] الأسوشيتد برس (PA): «Y's neme s'htuoH sleber niated erom NU fts...»، 17 أكتوبر 2025.

[57] صنعاء.. حملة اعتقالات جديدة للحوثيين تطل موظفين في البعثات العربية والأجنبية

[58] مقابلة أجرتها هيومينا مع شقيق أحد المعتقلين لدى جماعة الحوثي

[59] الحوثيون يخفون عشرات موظفي "الأمم المتحدة" وللجنة للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان.

2.5 مقابلات أجرتها هيومينا مع الضحايا وأسرهم

أجرت هيومينا مقابلات مع 4 أشخاص من عائلات المعتقلين والمخفيين، الذين تم اعتقالهم من قبل الحوثيين خلال السنوات الثلاث الأخيرة، بينما تعذر الوصول وإجراء مقابلات مع الأسر الأخرى في مناطق سيطرة جماعة الحوثي والذين اعتدروا خوفاً على سلامتهم، إحدى من تم مقابلتهم هي زوجة أحد المعتقلين الذي تم اعتقاله في 2021، والذين تم عرضهم على الإعلام في يونيو 2024 للاعتراف على أنفسهم بأنهم كانوا يعملوا كجواسيس لصالح المخابرات الأمريكية والإسرائيلية.

تقول زوجة أحد المعتقلين، أنه ومنذ أن تم عرض الفيديوها على مواقع التواصل الاجتماعي وعلى الإعلام والترويج بأن زوجي كان جاسوس لأمريكا، كان لهذا تأثير نفسي كبير على كل الأسرة خصوصاً الأطفال، وبالرغم من أن الجميع يعرفون بأن هذه الاتهامات باطلة وهي سياسية لا أكثر، إلا أن وصم الموظفين المدنيين والحقوقيين بالجاسوسية دون أي محاكمات عادلة، له تأثير سلبي كبير لهم ولأسرهم.

بحسب رصد قامت به هيومينا فإن عدد المعتقلين والمخفيين في سجون الحوثيين قد وصل إلى الحملة الأخيرة التي هناك حوالي نحو 76 شخص معتقل من العاملين في منظمات المجتمع المدني والمنظمات المحلية والدولية وكذا موظفي بعض السفارات، بينما فر العدد الآخر نحو مناطق بعيدة عن مناطق سيطرة الحوثيين، في الداخل اليمني والجزء الآخر إلى خارج اليمن، بينما اوقف البعض أعمالهم خوفاً من أن تتعرض أسرهم للإيذاء. وتُظهر واقعة 7 أكتوبر 2025 استمرار تصاعد المخاطر على العاملين الأممييين والدوليين وامتدادها جغرافياً، بما ينعكس مباشرة على عائلاتهم وشبكات العمل الميداني.^[60]

يقول أحد المتعاقدين مع جهة أممية في صنعاء أن العديد من الموظفين اضطروا لترك وظائفهم في المنظمات الأممية التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الدولية، وذلك بسبب حملة الاعتقالات الجائرة التي تشنها جماعة الحوثيين بحقهم، وكذا الخذلان الذي تعرض له الموظفون من زملائهم الذين تم اعتقالهم والذين لم يطلق سراحهم حتى اليوم، دون أي تحرك جاد من قبل الأمم المتحدة.

الجدير بالذكر أنه في الساعة السابعة صباحاً من يوم الخميس 6 يونيو 2024 أقتحم مسلحي جماعة الحوثي منزل المهندس سامي الكلبي - الموظف في مكتب المبعوث الأممي في اليمن، وعبثوا بممتلكات المنزل وصادروا الأجهزة، وتم اقتياده إلى جهة مجهولة واخفاؤه قسرياً، دون الإفصاح عن مكان احتجازه أو السماح لأسرته بالتواصل معه حتى 21 ديسمبر وفقاً لما ذكرت زوجته في منشور لها على فيسبوك.^[61]

وفي 11 فبراير 2025، أعلن برنامج الأغذية العالمي عن وفاة^[62] أحمد باعلوي أحد موظفي البرنامج في سجون جماعة الحوثي بمحافظة صعدة، وذلك بعد نحو أسبوعين من اعتقاله تعسفياً دون أي إجراءات قانونية. بينما امتنعت الجماعة عن تقديم أي توضيحات بشأن ظروف الوفاة، في حين أدان الأمين العام للأمم المتحدة هذه الحادثة بشدة، وطالب بالإفراج الفوري عن بقية المعتقلين من موظفي الأمم المتحدة والمنظمات الدولية.

كذلك خلال العام 2024، توفي ثلاثة معتقلين في سجون الحوثيين^[63] في ظل ظروف غامضة، يُعتقد أنهم تعرضوا للتعذيب وحرموا من الحصول على الرعاية الطبية اللازمة خاصة وأنه في بعض الحالات يمنع الحوثيين الأسر من اخضاع رفاة المتوفين للطب الشرعي لمعرفة السبب الحقيقي للوفاة ويطلبون منهم دفن الجثث مباشرة بمجرد استلامها.

على الصعيد القانوني والإنساني، شدد خبراء حقوقيون على أن هذه الممارسات تتعارض مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وطالبوا بإجراء تحقيق مستقل وشامل في مزاعم التعذيب وظروف الاحتجاز. وأشاروا إلى أن استمرار احتجاز موظفي الأمم المتحدة والمنظمات الدولية سيفاقم بشكل خطير من الأزمة الإنسانية التي تمر بها اليمن وعلى قدرة هذه المنظمات في الاستجابة لها، خاصة وأن اليمن مازالت تصنف كواحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم، وفي

[60] رويترز (عربي): «التحدث: الحوثيون في اليمن احتجزوا 9 موظفين آخرين بالأمم المتحدة»، 7 أكتوبر

[61] منشور هدى الرعدي Huda Al-Raadi - زوجة سامي الكلبي على فيسبوك

[62] مقتل موظف أممي تحت التعذيب في سجون الحوثي وسط تصاعد الانتهاكات ضد العاملين الإنسانيين في اليمن | هيومينا

[63] اليمن: وفاة محتجزين لدى الحوثيين ومحاكمات جائرة

ظل انتشار الاوبئة مثل الكوليرا الذي ادى الى وفاة أكثر من 252 شخص واشتباه بالإصابة لأكثر من 93 ألف^[64].

تعتن الحوثيين ورفضهم إطلاق سراح المعتقلين الإنسانيين او حق احوالهم للنيابة واعطائهم الحق في الدفاع عن أنفسهم وفي الحصول على محاكمة عادلة قوبلت بغضب واستياء واسع من قبل المجتمع الدولي الذي بدأ باتخاذ إجراءات تصعيدية في وجه هذا التعتن. في تاريخ 26 نوفمبر 2024 أعلنت حكومة السويد تعليق المساعدات الإنسانية في مناطق سيطرة الحوثيين بحلول نهاية العام^[65]، وفي اليمن بأكمله في يونيو 2025، كما قامت حكومة كندا بإعادة تصنيف الحوثيين كجماعة إرهابية، وقد برروا هذه القرارات، باعتبارها نتيجة لتصعيد الحوثيين وقمعهم للمجتمع المدني واستهدافهم لموظفي المنظمات الأممية والدولية. مثل هذه القرارات سيكون لها عواقب كارثية على اليمنيين الذين يعتمدون بشكل كلي على المساعدات الانسانية التي تقدمها هذه المنظمات.

يقول موظف إحدى المنظمات الأممية: ”للأسف، بالرغم من كل ما حدث مع موظفي المنظمات، فقد بدأت بعض المنظمات الدولية العاملة في مناطق الحوثيين بالتواصل مع بعض موظفيها، الذين كانوا قد فروا من تلك المناطق وتحديداً صنعاء، وتحثهم على العودة للعمل، والتلويح بفصلهم من وظائفهم واستبدالهم دون تقديم أي ضمانات من الاعتقال التي يمكن أن يتعرضوا له أثناء عودتهم إلى مناطق الحوثيين“.

تصاعد الاعتقالات وانتهاك حقوق الأفراد، وانتشار ثقافة الإفلات من العقاب هي كلها عقبات امام سلام مستدام وعادل في اليمن. ينبغي على الحوثيين الامتثال للقوانين الدولية واحترام حقوق وحرية المواطنين والامتناع عن التدخل فيها، كما يجب على المجتمع الدولي والهيئات الاممية والحقوقية اتخاذ كافة الاجراءات الممكنة لضمان الافراج الفوري وغير المشروط عن كل المعتقلين في سجون الحوثيين، خاصة موظفي المنظمات الدولية والإنسانية، وضمان مساءلة مرتكبي هذه الانتهاكات.

3. تحليل السياق القانوني:

من خلال ما استعرضنا أعلاه من انتهاكات ممنهجة وذات طابع مستمر قامت بها جماعة الحوثيين بحق اليمنيين بمختلف فئاتهم وخاصة بحق الصحفيين والناشطين ومنظمات المجتمع المدني، نستطيع ان نقول انهم انتهكوا وبشكل صارخ القوانين الدولية وكذا القوانين المحلية والوطنية.

فعلى الصعيد الدولي، تضمن المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية^[66] الحق في حرية الرأي والتعبير، وتحظر المادة 9 من العهد ذاته الاعتقال التعسفي، بينما تجرّم اتفاقية مناهضة التعذيب (1984) المعاملة القاسية أو اللاإنسانية؛ وعلى وجه الخصوص، توفر المادة 79 من البروتوكول الإضافي^[67] الأول لاتفاقيات جنيف الحماية للصحفيين أثناء النزاعات المسلحة، باعتبارهم أشخاصاً مدنيين يجب احترام سلامتهم وضمان عدم استهدافهم. ومع ذلك، تشير الحالات الموثقة إلى تعرّض الصحفيين في اليمن للاختطاف والاحتجاز التعسفي والتعذيب، وهو ما يمثل انتهاكاً صارخاً لهذه النصوص. كما يُعد استهداف العاملين في المجال الإنساني خرقاً لاتفاقية حماية الأشخاص العاملين في تقديم المساعدات الإنسانية، إذ يعيق مثل هذا الاستهداف العمليات الإنسانية ويُعرّض حياة المدنيين للخطر.

على الصعيد الوطني، تتعارض هذه الانتهاكات مع أحكام الدستور اليمني^[68] والقوانين المحلية ذات الصلة. ينص الدستور اليمني في المادة (42) على أن حرية الفكر والرأي والتعبير مكفولة، وفي المادة (48) على ضمان عدم جواز الاعتقال التعسفي أو الحجز إلا وفقاً للقانون. كما تضمن المادة (47) كرامة الإنسان وتحظر المعاملة المهينة أو التعذيب الجسدي والنفسي. ومع ذلك، تُظهر الانتهاكات الموثقة ارتكاب جماعة الحوثيين اعتقالات تعسفية بحق العاملين في المنظمات الدولية والصحفيين، فضلاً عن تعذيب المعتقلين وانتهاك حقوقهم الأساسية. وعليه، فإن هذه الممارسات لا

[64] Yemen: Houthi Obstructing Aid, Exacerbating Cholera

[65] Development assistance to Yemen being phased out

[66] العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية

[67] الملحق (البروتوكول) الأول الإضافي إلى اتفاقيات جنيف للوقود في 12 آب / أغسطس 1949 والتعلق بحماية ضحايا النزاعات الدولية للسلح

[68] دستور الجمهورية اليمنية

تشكل انتهاكاً للقانون الدولي فحسب، بل أيضاً تقويضاً صريحاً للالتزامات الدستورية والقانونية التي تفرضها التشريعات الوطنية.

4. تحليل الأثر الإنساني:

• التأثير النفسي والاجتماعي على الأفراد

الاعتقالات التعسفية والإخفاءات القسرية التي تنتهجها جماعة الحوثيين خلّفت آثاراً نفسية مدمرة على الضحايا وأسرهم. يتعرض المعتقلون لظروف احتجاز قاسية تشمل التعذيب الجسدي والنفسي، مما يؤدي إلى اضطرابات ما بعد الصدمة، والاكتئاب، وحالات القلق المزمنة. إحدى الحالات البارزة هي "عبد الخالق عمران"، وهو صحفي أُعتقل بسبب عمله الصحفي مع اندلاع الحرب في عام 2015. وفقاً لإفادته، تعرض عمران للتعذيب الجسدي أثناء احتجازه، قبل أن يُحكم عليه بالإعدام من قبل المحكمة الجزائية المتخصصة التابعة لجماعة الحوثيين، وهو ما اعتبره شكلاً من أشكال التعذيب النفسي له ولأسرته. أُفرج عن عمران في صفقة تبادل أسرى، لكنه لم يتمكن من استئناف حياته الطبيعية بسبب الصدمة التي تعرض لها. أطفاله، بدورهم، أصبحوا يخشون مغادرة المنزل خوفاً من تكرار اعتقال والدهم.

• تأثير القمع على المجتمع المدني

استهداف جماعة الحوثيين للمنظمات الإنسانية والحقوقية تسبب في شلل شبه كامل لعمل المجتمع المدني في مناطق سيطرتها. الاعتقالات التعسفية والمضايقات أدت إلى إغلاق العديد من المنظمات المحلية والدولية، أو تقليص عملياتها بشكل كبير. كما فرضت الجماعة قيوداً صارمة على الوصول إلى الضحايا، مما أعاق توثيق الانتهاكات وتقديم المساعدات الإنسانية الضرورية. علاوة على ذلك، فإن حملات التشويه الإعلامي ضد المنظمات أدت إلى تقويض مصداقيتها وتشويه سمعتها أمام المجتمعات المحلية والدولية، مما أثر سلباً على فعاليتها في الميدان.

• أثر استهداف الصحفيين على حرية التعبير وتدفق المعلومات

شكلت الاعتقالات والإخفاءات القسرية للصحفيين والإعلاميين ضربة قاسية لحرية التعبير في اليمن. استهداف الصحفيين بشكل ممنهج، كما أظهرت التقارير، لم يقتصر على الاعتقال أو التعذيب، بل شمل أيضاً استخدامهم كدروع بشرية واستهداف المؤسسات الإعلامية، مما أدى إلى تقليص مساحة العمل الإعلامي المستقل. هذه الممارسات حدت من قدرة الصحافة على أداء دورها في إيصال الحقيقة وكشف الانتهاكات ضد الإنسانية، مما خلق بيئة إعلامية خاضعة تماماً لسيطرة الجماعة. النتيجة هي انقطاع تدفق المعلومات الموضوعية من مناطق سيطرة الحوثيين، وإحكام القبضة على المجال العام في ظل سيطرة خطاب دعائي يسهم في تضليل الرأي العام المحلي والدولي.

5. الأبعاد الدولية:

• دور المجتمع الدولي:

رغم الجهود المبذولة من قبل المجتمع الدولي المتمثلة في القرارات الصادرة عن مجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان، مثل القرار 2140 الذي أنشأ نظام عقوبات وآلية رقابة، والقرار 2216 الذي فرض حظر أسلحة ودعا لانسحاب الحوثيين، إلا أن تنفيذ هذه القرارات ظل محدوداً في ظل غياب إجراءات دولية حاسمة، الصمت الدولي، سواء كان نتيجة التردد السياسي و ضعف الإرادة الدولية، أعاق تنفيذ العقوبات المفروضة، مما أتاح للأطراف المنتهكة، وعلى رأسها جماعة الحوثيين، الاستمرار في تعزيز قبضتها وتصعيد الانتهاكات بحق المدنيين والصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان.

القرارات المتعلقة بتوثيق الانتهاكات، مثل دعم اللجنة الوطنية للتحقيق وفريق الخبراء البارزين، قدمت إطاراً مهماً لرصد الانتهاكات ومحاسبة المسؤولين عنها. ومع ذلك، فإن غياب ضغط دولي كافٍ لضمان التعاون الكامل مع هذه الآليات وتفعيل نتائجها ساهم في ترسيخ ثقافة الإفلات من العقاب. على سبيل المثال، استمرت الانتهاكات الموثقة في تقارير المفوض السامي لحقوق الإنسان دون إجراءات متابعة فعالة، مما قلل من تأثير هذه الجهود على الأرض.

• القرارات الدولية:

منذ اندلاع المواجهات في اليمن عام 2014، أصدر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة سلسلة من القرارات المهمة المتعلقة بالصراع في اليمن، بهدف معالجة الأزمة السياسية والإنسانية المتفاقمة، في فبراير 2014، تم تبني القرار 2140، الذي أنشأ نظام عقوبات يشمل تجميد الأصول وحظر السفر على الأفراد والكيانات التي تهدد السلام والأمن في اليمن، كما أنشأ لجنة وفريق خبراء لرصد تنفيذ هذه التدابير^[69].

وفي أبريل 2015، أصدر المجلس القرار 2216، الذي فرض حظر أسلحة على جماعة الحوثيين والقوات الموالية للرئيس السابق علي عبد الله صالح، ودعا إلى انسحابهم من المناطق التي استولوا عليها، وفرض عقوبات إضافية على قادة الحوثيين وشخصيات مرتبطة بهم^[70].

بالإضافة إلى ذلك، تم تمديد ولاية فريق الخبراء واللجنة المنشأة بموجب القرار 2140 عبر قرارات لاحقة، بما في ذلك القرار 2564 في فبراير 2021^[71]، الذي مدد التدابير حتى فبراير 2022، وأدرج معايير إضافية للإدراج في قائمة العقوبات.

على مستوى حقوق الإنسان، أنشأ مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان في اليمن، والتي تم تمديد ولايتها وتعديل بعض مواد إنشائها عبر قرارات جمهورية متعددة. في أكتوبر 2022، أكد المجلس دعمه لولاية اللجنة وحث جميع الأطراف على التعاون معها لضمان نجاح مهامها.

• دور التحالف العربي

في 7 أكتوبر 2021، رفض مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة تجديد ولاية فريق الخبراء البارزين المعني باليمن، مما أدى إلى إنهاء مهام الفريق في توثيق انتهاكات حقوق الإنسان في البلاد، فقد لعب التحالف العربي (الملكية

[69] القرار الأممي رقم 2140 بشأن اليمن

[70] قرار مجلس الأمن رقم 2216 بشأن اليمن

[71] قرار مجلس الأمن القرار 2564 بشأن اليمن

العربية السعودية و الإمارات العربية المتحدة) دورًا مؤثرًا في هذا القرار، حيث مارس ضغوطًا دبلوماسية مكثفة على الدول الأعضاء في المجلس لعدم التصويت لصالح التمديد^[72]، هذا الإنهاء أثر سلبيًا على جهود المساءلة، حيث لم يُسمح لأي لجان دولية أخرى بتوثيق الانتهاكات في اليمن، مما أدى إلى فراغ رقابي استغلته جماعة الحوثيين وأطراف الصراع في اليمن لتعزيز سيطرتها واستمرار قمعها للمدنيين وانتهاكاتها ضد الإنسانية دون خشية من المحاسبة الدولية.

6. خاتمة:

في ظل استمرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في اليمن، تتطلب الأوضاع الراهنة استجابة حقوقية دولية عاجلة وفعالة، من المجتمع الدولي، فإن الجرائم الموثقة، بما في ذلك الاعتقالات التعسفية، الإخفاءات القسرية، واستهداف الصحفيين والنشطاء، وكذلك الاستهداف المنهجي والمستمر للمنظمات الدولية والمحلية والعاملين فيها، يشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ومع تصاعد حدة هذه الانتهاكات، يصبح التحرك الدولي أكثر إلحاحاً لضمان حماية حقوق المدنيين وإنهاء الإفلات من العقاب التي تعتمد عليها أطراف الصراع في اليمن.

على المجتمع الدولي اتخاذ خطوات ملموسة تبدأ بفرض عقوبات مستهدفة على قيادات جماعة الحوثيين المسؤولة عن الانتهاكات المنهجية، وذلك بتفعيل الملاحقات الجنائية بحق المسؤولين عن هذه الجرائم أمام الآليات القضائية الدولية، بعيداً عن التحركات السياسية، حيث لم سعت الكثير من الدول والمجتمع الدولي بتصنيف جماعة الحوثي كجماعة إرهابية بعد استهداف الملاحه البحرية، وهو ما يدل أن هذا التصنيف لا يتسق مع الجرائم التي ارتكبتها جماعة الحوثيين بحق اليمنيين، ومثل هذه الإجراءات ليست فقط وسيلة لردع المزيد من الانتهاكات، بل تعكس التزاماً دولياً جاداً بمبادئ العدالة وحماية حقوق الإنسان.

إلى جانب ذلك، يجب تعزيز آليات الحماية للصحفيين والنشطاء والمدافعين عن حقوق الإنسان في اليمن. يمكن تحقيق ذلك من خلال إنشاء برامج دولية تهدف إلى توفير الحماية الفورية، والدعم القانوني، والمساعدة النفسية والاجتماعية لهؤلاء الفاعلين. كما أن تقديم دعم تقني ولوجستي للمنظمات الحقوقية المحلية والدولية العاملة في اليمن ضروري لضمان استمرارها في توثيق الانتهاكات وتقديم المساعدات الإنسانية للضحايا، بعيداً عن أي تدخل أو قيود تعيق مهامها، وإعادة تفعيل لجنة الخبراء البارزين والتي كان لها دور كبير في توثيق انتهاكات حقوق الإنسان في اليمن قبل أن يتم إيقافها.

ختاماً، لا يمكن تحقيق العدالة في اليمن دون مساءلة شاملة وشفافة لجميع الأطراف المسؤولة عن الانتهاكات، فإن الإفلات من العقاب يرسخ استمرار دائرة العنف ويقوض أي جهود لتحقيق سلام مستدام، إن المسؤولية الدولية تتطلب اتخاذ إجراءات حاسمة لضمان المحاسبة، وتوفير الحماية للمدنيين، ودعم جهود توثيق الانتهاكات كخطوة أساسية نحو إحقاق العدالة وتعزيز سيادة القانون.

[72] بيان منسوب إلى فريق الخبراء البارزين للعق باليمن بشأن رفض مجلس حقوق الإنسان قرار تجديد ولاية فريق الخبراء البارزين

7. التوصيات

• توصيات للحكومة اليمنية

1. الوفاء بالتزاماتها تجاه مواطنيها بما في ذلك المواطنين الخاضعين لسيطرة الحوثيين وذلك من خلال الدفع بوجود آلية دولية للتحقيق في الانتهاكات التي يرتكبها الحوثيين بحق المواطنين الموجودين في مناطق سيطرتهم، وإيقاف الانتهاكات التي يرتكبونها بحقهم بما في ذلك الإخفاء القسري، المحاكمات السياسية غير العادلة، تهديد عمل منظمات المجتمع المدني.
2. توفير الحماية وبيئة آمنة للمواطنين والصحفيين ومنظمات المجتمع المدني الفارة من اضطهاد وظلم الحوثيين إلى مناطق سيطرة الحكومة اليمنية، وضمان عدم ارتكاب انتهاكات بحقهم من قبل القوات أو الجماعات المنضوية في إطار المجلس الرئاسي.
3. تقديم الدعم الصحي والنفسي للصحفيين وموظفي منظمات المجتمع المدني الفارين من مناطق سيطرة الحوثيين.

• توصيات للمجتمع الدولي:

1. ضرورة تشكيل آلية دولية مستقلة للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في اليمن
2. فرض عقوبات على المتورطين في جرائم ضد الإنسانية والانتهاكات الجسيمة
3. على المجتمع الدولي والمنظمات الدولية تقديم الدعم للناجين من التعذيب في سجون الحوثيين الفارين من اضطهاد الحوثيين من الصحفيين ومنظمات المجتمع المدني وموظفي المنظمات المحلية والدولية.

• توصيات لجماعة أنصار الله (الحوثيين):

- وقف الانتهاكات الجسيمة للقانون اليمني والدولي والتي يقوم مسلحي الجماعة وأجهزتها الأمنية ضد المدنيين والصحفيين ومنظمات المجتمع المدني، والامثال بالتزاماتها الدولية كسلطة أمر واقع بحماية المواطنين في مناطق سيطرتها.
- الإفراج الفوري عن المعتقلين من الصحفيين وموظفي منظمات المجتمع المدني، وحماية حقوقهم في الحصول على محاكمات عادلة تشرف عليها جهات مستقلة
- الإفصاح عن أماكن تواجد المخفيين قسرًا لدى الجماعة، والسماح لذويهم بالتواصل معهم وزيارتهم، والسماح للمنظمات الدولية بزيارة أماكن الاحتجاز.

صمتٌ بالقوة

الانتهاكات الممنهجة للحوثيين
ضد المدافعين عن حقوق
الإنسان في اليمن

إعداد: نجم الدين قاسم



HuMENA For Human Rights and Civic Engagement
HuMENA pour les Droits de l'Homme et l'Engagement Civique
هيومنينا لحقوق الإنسان والمشاركة المدنية